ترجمة الإمام "مسلم" والتعريف بصحيحه (٤)

مادة حديث عام (٢)

أ./ خالد مصطفى عبد القادر
قسم الدعوة وأصول الدين
كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية
شاه علم – ماليزيا
waleed.eltantawy@mediu.edu.my

خلاصة—هذا البحث يبحث في تقسيم مسلم للأخبار وناقليها، و بيان منهج الإمام مسلم في صحيحه،والنقود على صحيح الإمام مسلم وتفنيدها، وتفنيد الزعم بأن في صحيح مسلم حديثًا موضوعًا.

الكلمات المفتاحية: أهل الاستقامة في الأحاديث والإتقان، ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان، قوم متهمين بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار.

I. *المقدمة*

البحث عن معرفة أن الإمام مسلم قسَّم الأخبار وناقليها إلى ثلاثة أقسام، الأخبار التي سلمت من العيوب سندًا ومتنًا، وأخبار يقع في أسانيدها بعض من ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان، وأحاديث قوم متهمين بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، ومن يغلب على حديثهم المنكر أو الغلط.

II. موضوع المقالة

تقسيم مسلم للأخبار وناقليها:
قسَّم مسلم الأخبار وناقليها إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: الأخبار التي سلمت من العيوب سندًا ومتنًا؛ لأن رواتها من أهل الاستقامة في الأحاديث والإتقان فيها، وليس في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، وهذه الأخبار يتقصاها في صحيحه.
القسم الثاني: أخبار يقع في أسانيدها بعض من ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان، كرواة القسم الأول، لكن اسم الستر والصدق وطلب العلم يشملهم؛ كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم.
وهذا القسم يتبع به مسلم أحاديث القسم الأول، أي: يذكرها في المتابعات والشواهد، وللدلالة على اختلاف الروايات، أو حيث لم يجد من القسم الأول حديثًا يضعه في الباب الذي يترجم له، وقد ذكر الحاكم وأبو بكر البيهقي ومن يتبعهما أن مسلمًا لم يخرج هذا القسم في كتابه، وأن المنية اخترمته -رحمه الله تعالى- قبل إخراج القسم الثاني هذا.
وقد رد هذا القول القاضي عياض، وأثبت أنه أتى بهذا القسم على سبيل الاعتبار والاستشهاد والمتابعة، يقول القاضي عياض: "وهذا -أي قول الحاكم والبيهقي- مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله وتابعوه عليه، وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على طبقات من الناس، وجدته كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية، كما أتى بأحاديث قوم اختلف فيهم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، وهم أهل الطبقة الرابعة، فالحاكم تأوّل أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابًا، ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه، وبان من غرضه، أن يجمع الأقسام الثلاثة في الأبواب.
القسم الثالث عند مسلم: أحاديث قوم متهمين بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، ومن يغلب على حديثهم المنكر أو الغلط، ولا يخرج مسلم في كتابه أحاديث هؤلاء.
يقول الإمام مسلم مبينا هذه الأقسام: إنا نعمد إلى جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فنقسمها إلى ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس.
فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقانٍ لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف والحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم.
فأما ما كان منها عن قوم عند أهل الحديث متهمين أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس لها بمعدن في الصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن لم يعرف؛ كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًّا لعوام المسلمين.
ومع تساهل مسلم هذا عن البخاري، فإنه مثله لم يجمع كل الصحيح في كتابه، وإنما جمع بعضه فقط، فانتقى ما يقرب من أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وهذا ما جعل أئمة عصره وأساتذته ينتقدونه في ذلك؛ لأنهم يرون أن في هذا مدخلًا لأصحاب البدع، ينفذون منه لرفض كثير من الأحاديث الصحيحة، بحجة أنها لا توجد في مثل كتابه الصحيح.
يقول أبو زرعة عندما علم بتأليف مسلم: "إن هذا يطرق لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح، وقد اعتذر مسلم عندما بلغه ذلك بقوله: إنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح؛ ليكون مجموعًا عندي، وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحته.
- بيان منهج الإمام مسلم في صحيحه:
كان منهج الإمام مسلم في ترتيب أحاديث الجامع الصحيح منهجًا دقيقًا، تلافى فيه ما فعله الإمام البخاري في صحيحه، فلم يكرر الأحاديث ولم يجزئها، ولم يشتِّت طرقها على أبواب عدة، مما يجعل الموازنة بينها صعبة، والعثور على الحديث بكماله أو في مظانه أشد صعوبة، وإن كان في تفريق البخاري فوائد جمة، من حيث الفقه والاستنباط.
ورتّب الإمام مسلم الأحاديث على أبواب، بعضها فقهي وبعضها غير فقهي؛ لأن أحاديثه كما عند البخاري تشتمل على: سنن الدين، وأحكامه، وفي الثواب، والعقاب، والترهيب، والترغيب، والآداب، والمناقب، والتفسير، والسير.

ولكن مسلمًا -رحمه الله تعالى- لم يذكر تراجم لأبوابه، ويعلل ذلك الإمام النووي بأنه ربما أراد ألا يزيد حجم الكتاب، وقد يكون الأمر كذلك كما قال الإمام النووي، وقد يكون غير ذلك، مثل أن يقال: إنه فعل ذلك لئلا ينشغل الناس عن الأحاديث أو معانيها بالتماس أوجه الصلة بين تراجم الأبواب والأحاديث التي ذكرت تحتها، كما حدث ذلك عند البخاري بعض الأحيان.

وقد سدّ هذا النقص شراح كتاب مسلم ومحققوه، فوضعوا له الأبواب التي تتلاءم مع معاني الأحاديث فيه، ولعل أكثرهم دقة في وضع التراجم وصياغتها الإمام النووي أولًا عندما شرح كتاب مسلم؛ لأنه اطّلع على ما فعله العلماء وتلافى نقص صنيعهم، والإمام أبو العباس القرطبي في تلخيصه لمسلم، فقد وضع له تراجم جيدة، وكلا الكتابين بين أيدي الناس.

ومثال واحد من كتاب مسلم يغني عن كثير من الأمثلة، ويدل دلالة واضحة على منهاج مسلم في جامعه، يقول في باب: تحريم إيذاء الجار، والحث على إكرامه هو والضيف، من كتاب الإيمان: حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حُجْر، جميعًا عن إسماعيل بن جعفر، قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل قال: أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: ((لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه)) يعني: شروره.

ثم قال: حدثني حرملة بن يحيى، أنبأنا ابن وهب قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه)).

ثم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: ((من كان يؤمن بالله واليوم والآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت)).

ثم قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا ابن يونس عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بمثل حديث أبي حصين غير أنه قال: ((فليحسن إلى جاره)) أي: بدلًا من قوله في الرواية السابقة: ((فلا يؤذ جاره))، وبدلًا من قوله في الرواية التي قبلها: ((فليكرم جاره)).

لا زلنا بصدد إعطاء مثال من صحيح مسلم من كتاب الإيمان، في باب: تحريم إيذاء الجار والحث على إكرامه، وقد قرأنا أربع روايات في هذا الباب، أما الرواية الخامسة فقال الإمام مسلم: حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن نمير جميعًا عن ابن عيينة، قال ابن نمير: حدثنا سفيان عن عمرو أنه سمع نافع بن جبير يخبر عن أبي شريح الخزاعي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليسكت)).

وواضح من هذا المثال أن الإمام مسلمًا يجمع طرق المتن الواحد من غير تكرار، كما ألزم نفسه بذلك في مقدمة كتابه، فإذا اتحد المتن فإنه لا يكرره، فإذا كان الاختلاف يسيرًا نبه عليه فقط، أما إذا كان الاختلاف غير يسير فإنه يعيد المتن مع إسناده؛ لأنه يصبح حينئذ متنًا جديدًا وحديثًا جديدًا.

يقول الإمام مسلم في مقدمة كتابه، مبينًا أنه سيذكر الأحاديث الصحيحة كما طلب منه دون تكرارها، إلا ما تكون هناك فائدة من تكراره، قال: "وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عنترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عثر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق كذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدًّا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله -إن شاء الله تعالى".

وواضح أيضًا دقة الإمام مسلم في روايته للأحاديث، ويتمثل هنا في اعتنائه بضبط اختلاف ألفاظ الرواة، ففي الحديث الخامس حدّثه زهير بن حرب، ومحمد بن نمير، بحديث واحد، ولكنه ينبه إلى أن ما أثبته في كتابه إنما هي رواية ابن نمير وألفاظه، فقال: قال ابن نمير: حدثنا سفيان إلى آخره، وفي الحديث الأول قال: حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر جميعًا عن إسماعيل بن جعفر، لكن هؤلاء الشيوخ منهم من لم يقل عن إسماعيل بن جعفر، وإنما قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر فهو ينبه على ذلك، قال مسلم: عن إسماعيل بن جعفر، قال ابن أيوب -قال يحيى بن أيوب الذي ابتدأ به الرواية: حدثنا إسماعيل إلى آخره، يعني: نص يحيى بن أيوب على التحديث والسماع.

ومما يتصل بدقة الإمام مسلم في كتابه ما ذكره الإمام النووي من أنه يعتني بالتمييز بين حدثنا، وأخبرنا، وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته، وكان من مذهبه -رحمه الله تعالى- الفرق بينهما: أن "حدثنا" لا ينبغي إطلاقه إلا على ما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و"أخبرنا" لما قرئ على الشيخ، وهذا مذهب بعض الأئمة أيضًا.

ومن دقته أيضًا اعتناؤه بالأسانيد وتحويلها؛ ولذلك كثيرًا ما سنرى -إن شاء الله- لفظ "حاء" بين الأسانيد وهو يرمز إلى تحويل الإسناد، يعني: بعد أن يبدأ إسنادًا إلى نقطة معينة يرجع، فيأتي بإسناد آخر حتى تلتقي جميعها عند شيخ واحد، فيسوق الإسناد إلى متن الحديث، فهذا من دقته.

ولا يكتفي الإمام مسلم ببعض الأسانيد مع إيجاز العبارة وكمال حسنها، ولا يجيز لنفسه أن يروي الصحيفة الواحدة بإسناد واحد، وإنما ينبه على الإسناد في كل حديث، ويتجلى ذلك في صحيفة همّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم، فقد رويت هذه الصحيفة بإسناد واحد في أولها، وهي كذلك عند الإمام مسلم بإسناد واحد عن شيخه محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وكان مسلم يستطيع أن يفعل ذلك بألا يذكر الإسناد إلا مع الحديث الأول فيها، كما أجاز ذلك وكيع بن الجراح، ويحيى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي، ولكنه ورعًا واحتياطًا وتحريًا وإتقانًا -كما يقول الإمام النووي- ذكر كل حديث منها مقترنًا بإسناده.

ومن دقته تحريه في مثل قوله: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا سليمان -يعني ابن بلال- عن يحيى، وهو ابن سعيد، فلم يستجز رضي الله عنه -كما يقول الإمام النووي- أن يقول: سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد؛ لكونه لم يقع في روايته منسوبًا، فلو قاله منسوبًا لكان مخبرًا عن شيخه أنه أخبره بنسبه.

فائدة صحيح مسلم:

قال الإمام النووي مبينًا بعض فوائد مسلم: "وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة، وهي كونه أسهل متناولًا، من حيث إنه أورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه، فيصعب على الطالب جمع طرقه، وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث".

ثم قال الإمام النووي: وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا، فنقوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه، في غير مظانها السابقة إلى الفهم، فالإمام مسلم بهذا كله قد حافظ على التقاليد الأصيلة لعلم الإسناد، وروايته، تلك التقاليد التي وضعها أئمة الحديث صيانة للرواية من التبديل، والتغيير، وتوثيقًا بحيث يُطْمَأن إلى ورود الحديث وروده نقيًّا دون تحريف فيه.

وأصبح كتاب مسلم -كما قال أحد الدارسين المحققين المعاصرين- كامل الأسانيد، واضح البناء، منطقيًّا في ترتيب مواده، موَفَّقًا في اختيار مصادره، ويقول الإمام النووي في ذلك عندما يتكلم على صحيح مسلم: وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها، وتضلعه منها، ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث واطلاعه منها وتفننه فيها كتابهُ الصحيح، الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث، بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين، وغير ذلك مما هو معروف في كتابه، وقد ذكرت في مقدمة شرحي لصحيح مسلم جملًا من التنبيه على هذه الأشياء وشبهها مبسوطة ووضحتها، ثم نبهت على تلك الدقائق والمحاسن في أثناء الشرح في مواطنها، وعلى الجملة: فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وصنعة الإسناد، وهذا عندنا من المحققات التي لا شك فيها للدلالة المتظاهرة عليها.

ومع هذا، فصحيح البخاري أصح وأكثر فوائد، هذا هو مذهب جمهور العلماء، وهو الصحيح المختار، لكن كتاب مسلم في دقائق الأسانيد ونحوها أجود.

- النقود على صحيح الإمام مسلم وتفنيدها:

ومع كل هذا، فقد استُهدف كتاب مسلم للنقد كما استهدف كتاب البخاري، وأثيرت حوله بعض الشبه قديما وحديثًا، ولكن العلماء أوضحوا أنها انتقادات واهية، لا تثبت أمام الميزان النقدي الصحيح العادل، وذلك في ضوء دراستهم الجادة الواعية المنصفة لهذا الكتاب، لا عن جهل أو حقد أو كيد، كما نرى ذلك عند بعض المغرضين، وخاصة في عصرنا بعد أن زاد الكيد للإسلام وللمسلمين ولتراثهم.

ومن هذه النقود: الأحاديث المعلقة عند مسلم، ونذكر بأن الأحاديث المعلقة هي تلك التي يوردها المحدث بعد أن يقتطع جزءًا من أول إسنادها، فيبدو أن هناك انقطاعًا بين المحدِّث، وهو هنا "مسلمٌ"، وبين الحديث الذي يرويه، فهي منقطعة، وقد يكون الانقطاع يسيرًا، وقد يكون كثيرًا.

وهذه الأحاديث المعلقة قليلةٌ عنده، فمن ملاحظة المثال السابق والكتاب كله يتضح أن الإمام مسلمًا لا يذكر في كتابه أحاديث معلقة إلا ما ندر، وقد عدها الحافظ أبو علي الغساني فوجدها في أربعة عشر موضعًا، ومن هذه المواضع ما أورده مسلم على سبيل المتابعة والاستشهاد، يعني: يأتي بالأحاديث الصحيحة الكاملة الأسانيد، ثم يتبعها أو يستشهد لها بمثل هذه الأحاديث المعلقة، وعلى هذا ففي صحيح مسلم نفسه وصلٌ لبعضها أو لجلّها، وقد ذكرها الإمام النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم.

ومن هذه الأحاديث المعلقة: حديث ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: ((أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإن رأس مائة سنة منها، لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد)).

وهذا الحديث رواه الإمام مسلم موصولًا أولًا، فقال: حدثنا محمد بن رافع، وعبد بن حميد، قال: محمد بن رافع حدثنا، "و" قال عبد: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن الزهري قال: أخبرني سالم بن عبد الله، وأبو بكر بن سليمان، أن عبد الله بن عمر قال: صلى بنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلّم قام فقال: ((أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مائة سنة منها، لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد)).

قال ابن عمر: فوهل الناس في مقالة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يتحدثون من هذه الأحاديث من مائة سنة.

وقوله: "وهَلَ الناس" أي: غلطوا، يقال: "وهل" -بفتح الهاء- يَهِل -بكسرها- وَهْلًا، كضرب يضرب ضربًا، أي: غلط وذهب وهمه إلى خلاف الصواب.

قال ابن عمر: وإنما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: ((لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد)) يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن -أي: ذلك الجيل كما نعبر.

ثم قال الإمام مسلم: حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، قال: أخبرنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب، ورواه الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، كلاهما عن الزهري بإسناد معمر كمثل حديثه، والتعليق إنما هو في قوله: ورواه الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، فواضح أن هذا التعليق إنما أتى به للمتابعة على الطريق الأول، وهو طريق عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة، فقد أورد المتن موصولاً، ثم أتى بمتابعٍ له.

وقد رأى بعض المنكرين للسنة أن هذا الحديث يحدد عمر الساعة، يعني: لا تنقضي مائة سنة حتى ينتهي عمر الدنيا، أما ولم يحدث ذلك فمعناه: أن الحديث مع مناقضته للقرآن الكريم مخالف للواقع أيضًا، ولو قرءوا تصحيح ابن عمر -رضي الله عنهما- ما تبادر إليهم الفهم الخاطئ قصدًا أو عن غير قصد للحديث، وما ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه إن كانوا منصفين.

وفي الطريق الذي أورده مسلم بعد ذلك ما يبين أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يريد ذلك الفهم الذي ذهب إليه ابن عمر، فقد بيَّن أن قيام الساعة علمها عند الله، ثم أثبت ما بينه الحديث السابق، وذلك في رواية غير رواية ابن عمر، وهذا يوضح لنا فائدة جمع الروايات بعضها مع بعض عن صحابة مختلفين، فقد يذكر بعضهم ما لا يذكر البعض الآخر.

قال الإمام مسلم: حدثني هارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قالا: حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول قبل أن يموت بشهر: ((تسألوني عن الساعة! وإنما علمها عند الله، وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة)).

بقي أن نذكر أن هذا الحديث في صحيح مسلم في كتاب فضائل الصحابة، في باب: قوله -صلى الله عليه وسلم: "لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم"، أي: ينخرم الجيل كله الذي هو موجود اليوم، وهذا مثال من أمثلة المهاجمين للسنة، وخاصة في عصرنا الحديث، ذلك أنهم يلوُون المعاني ويجتزئون بعض الروايات؛ ليصلوا إلى أهدافهم، أما لو تحروا الدقة والتمسوا الحق ما فعلوا ذلك.

ومن هذه الأحاديث المعلقة: حديث أبي سعيد الخدري عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((لتتبعن سَنَن من كان قبلكم، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟)).

وقد أورد مسلم هذا الحديث على سبيل الاستشهاد والمتابعة، روى مسلم أولًا قال: حدثني سويد بن سعيد، قال: حدثنا حفص بن ميسرة، قال: حدثني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: ((لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضبٍّ لاتبعتموهم، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟)) يعني: فمَنْ غيرهم؟ إنما هم اليهود والنصارى.

وقد روى مسلم هذا الحديث عن سويد بن سعيد، وقد ضُعِّف في رواياته، لكن مسلمًا أخذ منه ما أتقنه عن شيخه في كتابه، وربما كان هذا هو الذي جعل مسلمًا يُتْبعه بهذا التعليق؛ قال: حدثنا عدّة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم قال: أخبرنا أبو غسان وهو محمد بن مصرف، عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد نحوه.

قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد وهو راوي صحيح مسلم: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا ابن أبي مريم، قال: حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار وذكر الحديث، وكأن أبا إسحاق إبراهيم بن محمد -راوي صحيح مسلم- شعر أن الحديث عن سويد الأول، والحديث الثاني معلَّق عن عدة من أصحاب مسلم لم يذكرهم، فقوَّى هذا بحديثه عن محمد بن يحيى عن ابن أبي مريم عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به، فواضح هنا أنه -أي مسلم- يتابع على الحديث الموصول الذي أورده أولًا.

قال النووي، معلقًا على من أخذ على مسلم هذه التعليقات: وليس شيء من هذا -والحمد لله- مُخرجًا لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان مذكورًا منها على وجه المتابعة، ففي الكتاب نفسه وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفًا عند أهل الحديث.

- وجود بعض الأحاديث مرسلة ومنقطعة عند مسلم، وهي قليلة جدًّا:

وننتقل إلى نوع آخر من الأحاديث التي أخذت على مسلم، وهي قليلةٌ جدًّا أيضًا، فقد رأى بعض النقاد أن في صحيح مسلم أحاديث مرسلة ومنقطعة، ومنها: ما رواه مسلم في كتاب البيوع قال: وحدثني محمد بن رافع، قال: حدثنا حُجَين بن المثنى، قال: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: ((أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع المزابنة، والمحاقلة)).

والمزابنة: أن يباع ثمر النخل بالتمر، والمحاقلة: أن يباع الزرع بالقمح، واستكراء الأرض بالقمح.

قال: وأخبرني مسلم بن عبد الله، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: ((لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا تبتاعوا الثمر بالتمر)).

وقال سالم: أخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ((أنه رخص بعد ذلك في بيع العريّة بالرطب أو بالتمر، ولم يرخص في غير ذلك)). والعريّة: أن يباع الرطب الذي على النخل بالتمر على الأرض لحاجة الناس إليه، فرخص فيها ولم يرخص في غيرها؛ لما فيها من الزيادة وهو الربا.

يقول السيوطي: فأما هذا النوع -أي: المرسل والمنقطع- فعذره فيه: أنه يورده محتجًّا بالمسند منه لا بالمرسل، حيث إنه لم يقتصر عليه، بل أورده متصلًا من أوجه أخرى.

ومعنى ذلك: إنما احتجّ بالرواية الأخيرة، وهي رواية سالم عن عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه رخَّص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو التمر، فهذا الحديث قد أورده مسلم متصلًا من وجوه، فالجزء الأول منه وهو مرسل سعيد، وصله من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: ((نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن المحاقلة والمزابنة)).

وإذا كان الإمام مسلم قد روى عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ((نهى عن بيع المزابنة، والمحاقلة)) وهذا مرسل؛ لأن سعيد بن المسيب من التابعين، فقد أورده متصلًا من وجوه، فالجزء الأول هذا وصله من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة قال: ((نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن المحاقلة، والمزابنة))، كما وصله من حديث سعيد بن مينا وأبي الزبير عن جابر، ومرسل سالم، وهو عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال:

((لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا تبتاعوا الثمر بالتمر)). هذا الحديث وصله الإمام مسلم من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه.
ويقول السيوطي في "تدريب الراوي": في صحيح مسلم على هذا النمط نحو عشرة أحاديث، والحكمة في إيراده مرسلًا بعد إيراده متصلا، أو مع إيراده متصلا، إفادة الاختلاف الواقع فيه، ولم يورد مسلم حديثًا مرسلًا لم يصله في موضع آخر إلا حديثًا واحدًا، وهو حديث أبي العلاء بن الشخير قال: ((كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ينسخ حديثه بعضه بعضا، كما ينسخ القرآن بعضه بعضا))، وهذه قاعدة معروفة ربما كان عليها الإجماع، وربما هذا هو الذي سوَّغ لمسلم أن يأتي بهذا الحديث الوحيد الذي أورده مرسلًا ولم يصله في موضع آخر، ويقول السيوطي: إن هذا الحديث لم يرد موصولًا عن الصحابة من وجه يصح.
وهكذا أيضًا في الأحاديث المنقطعة التي رآها النقاد في صحيح مسلم إنما يوردها في المتابعات والشواهد، ويصلها إلا الحديث السابق في موضع آخر.
ومثال ذلك حديث: ((تقوم الساعة، والروم أكثر الناس))، فقد أورده مسلم بسند موصول، ثم ذكره على سبيل الاستشهاد به والمتابعة.
وهكذا نرى أن هذه النقود غير ذات بال، وقد أراد أصحابها خدمة صحيح مسلم والكشف عن صحته.
- مما أُخذ على الإمام مسلم روايتُهُ عن بعض الضعفاء:
أما رواية مسلم عن الضعفاء -كما رأينا في روايته عن سويد بن سعيد- فيقول الإمام النووي: فقد عاب عائبون مسلمًا بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح، وقد أبان ابن الصلاح مقصد الإمام مسلم من روايته عن هؤلاء الضعفاء، والأوجه التي روى عليها أحاديثهم:
١- فهو تارة يروي عن راوٍ يرى أنه ثقة يروي الأحاديث الصحيحة، بينما يرى غيره أنه غير ثقة ضعيف، وإذا كانت هناك قاعدة تقول: "إن الجرح مقدم على التعديل"، وبمقتضاها يرجح قول هؤلاء الذين جرحوا رواة قد وثَّقهم مسلم بروايته لهم في صحيحه، فيحكم عليهم أنهم ضعفاء، وبالتالي يحكم على حديثهم بالضعف، فإن هذه القاعدة لا تنطبق على هذه الحالة؛ لأن الجرح مقدم على التعديل في حالة ما إذا كان هذا الجرح مفسرًا، مبينَ السبب، والذين جرحوا بعض رواة مسلم لم يبينوا سبب جرحهم؛ ولهذا قال الخطيب البغدادي وغيره: "إن ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من الرواة الذين طعن فيهم، يؤكد أن الطعن فيهم غير ثابت وغير مفسر السبب، وغير مؤثر"، وهذا الذي سبق إنما هو قد روى عن راوٍ -كما يقول ابن الصلاح- يرى أنه ثقة يروي الأحاديث الصحيحة، بينما يرى غيره أنه غير ثقة ضعيف.
٢- قال ابن الصلاح: وتارة يروي عن قوم ضعفاء في المتابعات والشواهد، لا في أصول الكتاب، فيذكر الحديث أولًا بإسناد رجاله ثقات ويجعله أصلًا، ثم يتبعه بإسناد آخر لنفس المتن أو في موضوعه، وفيه بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمتابعة، أو لزيادة فيه تُنبِّه على فائدة فيما قدمه، ومن هؤلاء: مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار.
٣- قال ابن الصلاح: وتارة يروي مسلم عن ثقة طرأ عليه ضعف، كاختلاط في الكبر، أو حَدَث له الاختلاط لسبب آخر، ولكنه لم يأخذ عنه إلا في حالة استقامته، أو في زمنٍ تقدم على اختلاطه، وتغير حفظه.
ومن هؤلاء الرواة: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، ابن أخي عبد الله بن وهب، فقد ذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين والمائتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وغيرهما ممن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم من الأحاديث قبل الاختلاط.
٤- وتارة يرى أن هناك إسنادًا عاليًا لمتن حديث فيه بعض الضعفاء، وقد روى هذا المتن بإسناد نازل، رجاله كلهم ثقات، فيختار مسلم الإسناد العالي ويترك النازل مكتفيًا بمعرفة نقاد الحديث في ذلك.
وهذه الحالة خلافُ الحالة التي يروي فيها عن الثقات أولًا، ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد ضعيفة، وقد سبق ذلك، ولنا أن نطمئن هنا؛ لأن الذي رواه بإسناد عالٍ له متابع بإسناد نازل، رجاله كلهم ثقات.
ولعلنا قد ألممنا بكثير مما وُجِّه إلى مسلم من نقد ووجه الحق فيه، وملخصها: أن بعض هذه النقود ليس فيه وجه من الحق إذا قِيسَ بالمقاييس النقدية العلمية الجادة، وبعضها إنما هو من باب اختلاف وجهات النظر، ويمكننا أن نرجح وجهة النظر الثانية؛ لأنها تلتقي مع مسلم، وهو من الأئمة النقاد الذين يعتمد على آرائهم في الجرح والتعديل.
- تفنيد الزعم بأن في صحيح مسلم حديثًا موضوعًا:
هنا نتعرض لحديث في صحيح مسلم زعم بعض المغرضين أنه حديث موضوع، وهذا الحديث هو الذي رواه مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، في باب: ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، قال: حدثني سُرَيج بن يونس، وهارون بن عبد الله قالا: حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة قال: ((أخذ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بيدي فقال: خلق الله -عز وجل- التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم -عليه السلام- بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل)).
قال بعضهم: إن هذا الحديث موضوع وضعه أبو هريرة -رضي الله عنه- وقد أخذه عن قول كعب الأحبار، ونسبه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو يخالف القرآن الكريم الذي يبين أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، فهل هذا الحديث موضوع؟ وعليه يكون بعض الصحابة مثل أبي هريرة ليس محل ثقة في رواية الحديث، ثم يأتي مسلم ويجعل هذا الحديث في كتابه الذي أفرده للحديث الصحيح.
نناقش هذا الزعم:
الحق أنه قد استنكر بعض أهل الحديث هذا الخبر لأوجه:
الأول: أنه لم يذكر خلق السماء، وجعل خلق الأرض في ستة أيام.
الثاني: أنه جعل الخلق في سبعة أيام، والقرآن الكريم يبين أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام؛ أربعة منها للأرض، ويومان للسماء كما في سورة فصلت.
الثالث: أنه مخالف للآراء القائلة بأن أول الستة يوم الأحد، وهو الذي تدل عليه أسماء الأيام: الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس.
ولهذا قالوا: إن هذا الحديث فيه علة، فأعلَّه ابن المديني بأن إبراهيم بن أبي يحيى قد رواه عن أيوب، وأن إسماعيل بن أمية أخذه من إبراهيم، ولم يأخذه من أيوب مباشرة كما رواه مسلم، ففيه تدليس التسوية، وإبراهيم مرميّ بالكذب فلا يثبت الخبر عن أيوب، ولا من فوقه، فعلى هذا يكون أولًا أبو هريرة بريئًا من وضع هذا الحديث، ولكن هذه العلة غير مسلَّم بها؛ لأن إسماعيل بن أمية ثقة عند أئمة الجرح والتعديل، غير مدلس.
وقد أعلَّه البخاري من وجه آخر فقال: إن بعضهم قال: إن الأصح وقف هذا الحديث على كعب -أي: عن أبي هريرة، عن كعب من قوله.
ويبين بعض العلماء أن هذه الرواية التي توقف الحديث -حديث: خلق الله التربة يوم السبت- على كعب ضعيفة؛ إذ المعروف عن كعب، وعبد الله بن سلام، ووهب بن منبه ومن يأخذ عنهم، أن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم، وعليه بنوا قولهم في السبت، كما أن أيوب لا بأس به عند أهل الحديث.
أما متن الحديث، فيدل على صحته عدة أمور، وهي:
أولًا: الحديث وإن لم ينص على خلق السماء، فقد أشار إليه بذكره في اليوم الخامس النور، وفي السادس الدواب، وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة والنور، والحرارة والنور مصدرهما الأجرام السماوية، والقرآن الكريم إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيام لم يذكر ما يدل على أن من جملة ذلك خلق النور والدواب، وإذ ذكر خلق السماء في يومين لم يذكر ما يدل على أنه في أثناء ذلك لم يحدث في الأرض شيء.
والمعقول أنها بعد تمام خلقها، أخذت في التطور بما أودعه الله تعالى فيها، والله -سبحانه وتعالى- لا يشغله شأن عن شأن؛ وعلى هذا فلا يقال: إن الحديث يتناقض مع القرآن الكريم؛ لأنه لم يذكر خلق السماء، وجعل خلق الأرض في ستة أيام، فلا بأس من أن تكون هذه الأيام متداخلة.
ثانيًا: كما أنه ليس في الحديث ما يخالف أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، كما ذكر القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] فليس في الحديث أنه خلق في اليوم السابع غير آدم، وليس في القرآن ما يدل على أن خلق آدم كان في الأيام الستة، بل هذا معلوم البطلان، وفي آيات خلق آدم في أوائل البقرة، وفي بعض الآثار ما يؤخذ منه: أنه قد كان في الأرض عُمَّار قبل آدم

عاشوا فيها دهرًا، فهذا يساعد على القول بأن خلق آدم كان متأخرًا بمدة عن خلق السموات والأرض، حيث قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ **[البقرة: ٣٠].**

فقوله -جل شأنه: ﴿خَلِيفَةً﴾ **يعني: من يخلف من كانوا موجودين قبل ذلك -كما يقول المفسرون- وأيضًا ففي قول الملائكة:** ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ **دليل على أن الملائكة قد سبق في علمهم من فعل ذلك قَبل آدم، فتدبر الآيات والحديث على ضوء هذا البيان يتضح -إن شاء الله- أن دعوى مخالفة هذا الحديث لظاهر القرآن قد اندفعت -ولله الحمد.**

والآثار التي تخالف هذا الحديث، وتقول: إن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، ما كان مرفوعًا منها أضعف من هذا الحديث، وأما غير المرفوع فعامته من قول عبد الله بن سلام، وكعب، ووهب، ومن يأخذ من الإسرائيليات، وتسمية الأيام كانت من قَبل الإسلام تقليدًا لأهل الكتاب، فجاء الإسلام وقد اشتهرت وانتشرت فلم يَرَ ضرورةً إلى تغييرها؛ لأن إقرار الأسماء التي قد عرفت واشتهرت وانتشرت لا يعد اعترافًا بمناسبتها لما أخذت منه أو بنيت عليه، إذ قد أصبحت لا تدل على ذلك، وإنما تدل على مسمياتها فحسب، ولأن القضية ليست مما يجب اعتقاده أو يتعلق به نفسه حكم شرعي، فلن تستحق أن يحتاط لها بتغيير ما اشتهر وانتشر من تسمية الأيام، فلا ينبغي إذًا أن يكون هذا حجة على أن الخلق ابتدأ يوم الأحد؛ لنضعّف به الحديث الصحيح.

وقد تنبَّه إلى ذلك بعض علمائنا المتأخرين، وانتقد الطبريَّ الذي مالَ إلى أن أول الأيام هو يوم الأحد، فقال: والعجب من الطبري على تبحره في العلم، كيف خالف مقتضى هذا الحديث، وأعنف في الرد على ابن إسحاق وغيره، ومال إلى قول اليهود: إن الأحد الأول؟! أي: أول الأيام.

وهذا الحديث -مع ما قلنا- يوافق حديثًا آخر لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو: ((نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أُوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه -يعني: يوم الجمعة- فهدانا الله له، فالناس لنا فيه تبع: اليهود غدًا -أي: السبت- والنصارى بعد غد**))، والمناسب أن يكون اليوم الذي للآخرين هو آخر الأيام، وهكذا يتبين لنا أن الحديث صحيح -إن شاء الله تعالى- وأن أبا هريرة ثقة في نقله عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأن مسلمًا ليس فيه ما هو موضوع.**

على أننا ننبه إلى ملاحظة مهمة، وهي: أن هذا الحديث يتكلم في جزء منه عما خُلق على الأرض من الشجر والدواب وغير ذلك، وليس في خلق الأرض، فلا يقال: إنه يتعلق بخلق الأرض في أيام أكثر، أو أقل مما في القرآن الكريم.

المراجع والمصادر

١. الإمام مسلم مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) -تذكرة الحفاظ. دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٣. ابن أبي يعلى أبو الحسين محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) طبقات الحنابلة. المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.

٤. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

٥. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠

٦. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

٧. الحاكم أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المدخل إلى الصحيح، المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤

٨. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى ٩١١هـ تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: ط دار الكتاب العربي تحقيق أحمد عمر هاشم - ١٤٠٩هـ